بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **تحذير أممي بشأن مخاطر تهدد نحو ٩٦٠٠ لاجئ قرب مخيم خرز في اليمن**
- **تصاعد جرائم العنف ضد فلسطينيي الداخل واتهامات لحكومة يهود بالتواطؤ**
- **إثيوبيا تجدد اتهاماتها لمصر بسبب السد العالي وتطالب بمفاوضات جديدة**

التفاصيل:

تحذير أممي بشأن مخاطر تهدد نحو ٩٦٠٠ لاجئ قرب مخيم خرز في اليمن

أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأحد، تحذيرا بشأن مخاطر تهدد نحو ٩٦٠٠ لاجئ قرب مخيم خرز بمحافظة لحج جنوب غرب اليمن، نتيجة امتداد الاشتباكات بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي. وعبّرت المفوضية في بيان عن قلقها البالغ إزاء تقارير تفيد بامتداد الاشتباكات إلى المخيم، ما يعرّض نحو ٩٦٠٠ لاجئ لمخاطر متزايدة، موضحة أن التدهور الأمني أدى بالفعل إلى فرار مئات الأسر اللاجئة جراء استمرار الأعمال القتالية في مناطق مختلفة من اليمن، بما فيها مخيم خرز والمناطق المحيطة به. ويقع مخيم خرز في مديرية المضاربة ورأس العارة غربي محافظة لحج، ويضم آلاف اللاجئين وطالبي اللجوء، معظمهم من الصومال وإثيوبيا. ولفتت المفوضية إلى أن انعدام الأمن يزيد من تقييد قدرتها وشركائها على تقديم خدمات الحماية والمساعدات الإنسانية للاجئين، داعية جميع أطراف القتال إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة اللاجئين وطالبي اللجوء وجميع المدنيين، واحترام الطبيعة المدنية والإنسانية للمخيم، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

يشهد اليمن منذ عام ٢٠١٤ صراعا بين القوات الحكومية العميلة لبريطانيا وجماعة الحوثي الموالية لأمريكا، التي تسيطر على العاصمة صنعاء ومناطق واسعة شمالي البلاد، فيما لم تنجح الهدنة الأممية التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٢٢ في وضع حد نهائي للنزاع. بينما تخوض أمريكا وبريطانيا صراعاً على النفوذ في اليمن عبر عملائهما المحليين والإقليميين من أجل تحقيق مصالحهما، وتتنازعان منذ ما يزيد على عشر سنوات على النفوذ والمصالح، فإن الشعب اليمني المسلم هو الذي يدفع ثمن هذا الصراع ويتجرّع مراراته. فالكفار المستعمرون يزجّون بأبناء الأمة في أتون الصراعات والحروب، ويشرّدون أهل اليمن من ديارهم وبيوتهم، كل ذلك من أجل تحقيق مصالحهم الاستعمارية. فإلى متى سيظلّ هؤلاء أدواتٍ في أيدي المستعمرين؟ متى سيعودون لرشدهم ويوجّهون أسلحتهم نحو الكفار المستعمرين، بدل توجيهها إلى بعضهم بعضاً؟

تصاعد جرائم العنف ضد فلسطينيي الداخل واتهامات لحكومة يهود بالتواطؤ

تجاوز عدد ضحايا جرائم القتل والعنف في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حاجز الـ٢٠٠ منذ مطلع العام الجاري، ليصل إلى ٢٠١ ضحية حتى بداية تشرين الثاني/نوفمبر، وفق إحصائيات

رصدتها مبادرات حقوقية، في ظل تصاعد الانتقادات لحكومة يهود والشرطة، واتهامهما بالتقاعس عن مواجهة المنظمات الإجرامية، وسط مطالبات بمحاسبة المسؤولين عن تفاقم الظاهرة، وإقالة المفوض العام للشرطة وقياداتها، على خلفية ما يصفه قادة الوسط العربي بفشل الأجهزة الأمنية في توفير الحماية للسكان.

إن ما يعانيه أهل فلسطين اليوم من مآسٍ وآلام سيكون يوم القيامة وصمة عار على جباه الحكام الخونة، وسيحاسبهم الله سبحانه وتعالى حتماً على خذلانهم لأهل فلسطين وتخاذلهم عن نصرتهم. فلو أن هؤلاء الحكام حرّكوا جيوشهم، لتحرير فلسطين ونصرة أهلها لكان كيان يهود منذ عهد طويل أثرا بعد عين، ولكن تأبى الخيانة أن تفارق أهلها.

إثيوبيا تجدد اتهاماتها لمصر بسبب السد العالي وتطالب بمفاوضات جديدة

جددت إثيوبيا انتقاداتها للسياسات المائية المصرية، متهمة القاهرة بعدم مراعاة مصالح دول حوض النيل عند تنفيذ مشروعاتها، وعلى رأسها السد العالي في أسوان، فيما دعت إلى مفاوضات جديدة تشمل جميع دول الحوض، وتراعي ما وصفته بالحقوق التنموية المشتركة. وقال وزير المياه والطاقة الإثيوبي، هبتامو إيتيفا، إن "مصر نفذت مشروعات مائية دون مراعاة كافية لمصالح بلاده، مشيرا إلى السد العالي ومشروعات أخرى لنقل المياه، وفقا لما نقلته شبكة سي إن إن عن وكالة الأنباء الإثيوبية الرسمية إين". واتهم إيتيفا القاهرة باتباع سياسة أحادية في إدارة موارد نهر النيل، مطالبا إياها بالدخول في مفاوضات مع إثيوبيا وبقية دول الحوض، تقوم على التفاهم المتبادل والتوافق والاعتراف بالمصالح التنموية لجميع الدول. وفي حديثه عن مساهمة دول المنبع في مياه النهر، قال الوزير الإثيوبي إن بلاده توفر أكثر من ٨٦ بالمئة من مياه النيل، معتبرا أن بقية دول المنبع لها الحق أيضا في الاستفادة من مواردها المائية لتنفيذ مشروعات التنمية.

إن تصريحات مصر والسودان بأن بناء إثيوبيا لسدّ النهضة يتعارض مع مصالحهما لا تتجاوز حدود الكلام، دون أن تُترجم إلى خطوات عملية على أرض الواقع. ولا شكّ أن أمريكا هي التي دفعت إثيوبيا إلى المضيّ في هذا المشروع، إذ يستحيل على إثيوبيا أن تتجرّأ على تحدّي مصر والوقوف في وجهها لولا دعم أمريكا الذي يقف وراءها. وفضلاً عن ذلك، فإن إثيوبيا، وبتشجيع خاص من أمريكا، تستخدم سدّ النهضة أداةً لتمزيق الأمة، ولا سيما السودان، والعمل على تقسيمه وتفتيته خدمةً لمصالح أمريكا ومخططاتها في المنطقة. وقد جرى التأكيد على ذلك بوضوح في جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦م، حيث جاء فيه: "وهكذا تُدخِل أمريكا عامل ضغط جديداً على السودان لتمزيق البلد، ومنه فصل دارفور.. فمن التصاريح الأمريكية بمساواة الجيش السوداني مع الدعم السريع.. إلى مقترحات بولس.. إلى منع التأشيرة عن البرهان.. وأخيراً إلى إدخال إثيوبيا كوسيلة ضغط جديدة.. كل ذلك لتهيئة الأجواء لفصل دارفور كما فعلت في جنوب السودان!!"